اليوم آخر فرصة للتسجيل في أكبر برنامج لتطوير المشاريع التكنولوجية الناشئة

«زين»: إقبال كبير على التسجيل في Zain Great Idea

أولوية التسجيل للمشاريع الكويتية الناشئة.. والبرنامج فرصة لتقديم المبادرين للمجتمع الاستثماري

أحد مبادري «زين» يستعرض شركته الناشئة في فعالية سابقة

إحدى الزيارات السابقة لمبادري «زين» إلى مقر «مايكروسوفت» بالولايات المتحدة

أعلنت «زين» المزود الرائد للخدمات الرقمية في الكويت أن اليوم الخميس سيكون اليوم الأخير للتسجيل في النسخة السادسة الافتراضية من برنامجها المبتكر Zain Great Idea لتسريع وتطوير المشاريع التكنولوجية الناشئة، الذي لاقى إقبالا واسعا حتى الآن من قبل المبادرين في الكويت لتسجيل أفكارهم وشركاتهم الناشئة. وذكرت الشركة في بيان صحافي أنها تلقت حتى اليوم العديد من طلبات التسجيل في البرنامج – الذي يأتي هذا العام بنسخة افتراضية بالكامل للتقيد بالاشتراطات الصحية التي فرضتها جائحة كوفيد-19، من قبل المبادرين وأصحاب الأفكار الإبداعية، سواء ممن لديهم شركات ناشئة في بداية مشوارها أو قيد التأسيس، وخاصة تلك التي تعمل في قطاعات التكنولوجيا والتحول الرقمي. وأوضحت «زين» انه فور انتهاء فترة التسجيل، ستقوم لجنة التحكيم بمراجعة جميع طلبات التقديم واختيار المشاركين الذين سينتقلون للمرحلة التالية من البرنامج، وهي مرحلة المعسكر التدريبي، الذي سيعقد افتراضيا هذه المرة على مدار 4 أسابيع، وسيشمل ورش عمل تخصصية، ومحاضرات تدريبية، وحلقات نقاشية يشارك فيها نخبة من الأكاديميين والمدربين من كبرى المؤسسات التعليمية العالمية مثل IE Business School و MIT وStanford وغيرهما، هذا بالإضافة إلى جلسات استشارية فردية لكل مشارك نهائي.

وبينت الشركة أن برنامج Zain Great Idea يقدم فرصة متجددة للمواهب المحلية ومجتمع ريادة الأعمال، إذ يعد واحدا من أكثر المبادرات التي أطلقتها نجاحا في بيئة الأعمال في الكويت تحت مظلة استراتيجيتها المتكاملة للاستدامة ودعم الابتكار وريادة الأعمال، حيث احتضنت من خلاله على مدى السنوات الـ 10 الأخيرة مئات الشباب الكويتيين المبدعين ممن لديهم شركات صغيرة ومتوسطة ناجحة تعمل في الأسواق المحلية والإقليمية حتى هذا اليوم. وتقدم «زين» البرنامج بتعاون مشترك مع كل من مؤسسة Brilliant Lab الكويتية التي تهدف إلى تسريع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، ومؤسسة Mind The Bridge الاستشارية العالمية (مقرها وادي السيليكون في الولايات المتحدة) التي تسعى إلى توفير بيئة عملية ذات معايير عالمية للشباب لابتكار وتسريع مشاريعهم الصغيرة.

وتدرك «زين» أهمية دور مؤسسات القطاع الخاص في دعم مجالات الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية، وانطلاقا من التزامها المتنامي نحو الممارسة السليمة لمسؤوليتها الاجتماعية، فإنها تلتزم بإحداث آثار إيجابية في كل نشاطاتها، وهذا ما دفعها إلى أن تتبنى القضايا الأكثر تأثيرا في نسيج المجتمع، ومنها الاهتمام بفئة الشباب وريادة الأعمال والإبداع.

وتتيح المبادرات والبرامج التي تطرحها الشركة من وقت إلى آخر لفئة الشباب فرص فريدة لتمكينهم من الوصول إلى المعلومات والتشارك بالأفكار، وتجسد البرامج التدريبية التي تقدمها الشركة، والرعايات التي تحرص عليها في مجالات التكنولوجيا، وبرامج المنح التدريبية المتعددة، وبوابات التعليم الإلكتروني وغيرها، هذا التوجه الاستراتيجي لخطط الشركة في تعزيز مجالات الاستدامة لديها.

الشروط والأحكام

باب التسجيل في المعسكر التدريبي الافتراضي ولجنة الاستثمار سيكون مفتوحا للأفراد من جميع الجنسيات من سن 21 عاما فما فوق، علما أن أولوية التسجيل ستتاح للشركات الناشئة الكويتية أولا. وعلى المتقدم أن يكون المؤسس أو المؤسس الشريك للشركة الناشئة، ومن الممكن تقديم مشروع واحد مشترك يضم أكثر من شخص (فريق جماعي)، علما أنه سيسمح لشخصين اثنين فقط من الفريق بالمشاركة في التجمع التدريبي في حال القبول، ويمكن أن تكون فكرة المشروع قابلة للتطبيق في الكويت أو أي دولة أخرى، كما يمكن أن تكون فكرة المشروع قابلة للتطبيق في قطاعات التكنولوجيا والتحول الرقمي.

وتتكون لجنة الاستثمار من أعضاء من كل من شركة رساميل للاستثمار، وBrilliant Lab وإدارة زين، وسيتم اختيار 10 شركات ناشئة من المعسكر التدريبي لكي تتقدم إلى المرحلة الخامسة، وهي مرحلة الدعم الإداري والإعلامي من زين، وسيتم توفير نسخ من الشروط والأحكام باللغتين العربية والإنجليزية لكل متقدم للمعلومية والموافقة عليها، وفي حال حصول أي التباس بين النسختين، سيتم اعتماد النسخة العربية.

كيفية التسجيل؟

بعد الموافقة على الشروط والأحكام، يقوم المبادر بتسجيل فكرة شركته التكنولوجية الناشئة عن طريق تعبئة النموذج الإلكتروني في zaingreatidea.com وإرفاق أي مستندات أو مقاطع فيديو (إن وجدت) حول الفكرة.

المعسكر التدريبي الافتراضي

سيخوض المشاركون المتأهلون مرحلة المعسكر التدريبي الافتراضي، وذلك على مدار 4 أسابيع، حيث سيتعرفون على أساسيات تسريع المشاريع الناشئة التكنولوجية في ورش عمل وحلقات نقاشية ومحاضرات تدريبية متنوعة يديرها مدربون معتمدون عالميون من كبرى المؤسسات التعليمية العالمية مثل IE Business School وMIT وStanford وغيرها.

التطوير المشترك وخدمات «زين»

إذا اجتازت الشركة الناشئة قبول لجنة التحكيم، سيكون بإمكان المبادر الاستفادة بشكل كامل من خبرات فريق زين لمساعدته في تعزيز شركته الناشئة بأفضل شكل ممكن، بحيث سيقوم بالاستفادة من الاستشارات، والتوجيه، والعروض، والاستراتيجيات، والمزيد من خبراء زين في العديد من المجالات الحيوية لأي شركة، ومنها المبيعات، والتسويق، والعلاقات العامة، والخدمات القانونية، وحلول الشبكات وتكنولوجيا المعلومات، والشراكات الرقمية، والمزيد.

فعالية Zain Demo Day الافتراضية

في نهاية البرنامج، ستتم استضافة المشاركين النهائيين في حفل Zain Demo Day الافتراضي، وهو الحدث الذي سيقومون من خلاله باستعراض شركاتهم الناشئة بصورتها النهائية أمام مجموعة من المستثمرين وشركاء الأعمال وغيرهم حتى تكون لديهم فرصة تحويل فكرة المشروع إلى مشروع تجاري مربح. وللمزيد من المعلومات أو أي استفسارات يمكنكم زيارة zaingreatidea.com.

الشركة نجحت بالفترة الأخيرة في تسوية مبلغ 39 مليون دينار رغم تداعيات «كورونا»

السلمي: سداد وتسوية وإعادة جدولة 86٪ من ديون «إيفا» البنكية

صالح السلمي

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الاستشارات المالية الدولية القابضة (إيفا) صالح السلمي إن الشركة نجحت في سداد وتسوية وإعادة جدولة ما يقارب 86٪ من ديونها المتعلقة بالقروض البنكية.

وأضاف السلمي أن إجمالي هذه الديون كانت قد بلغت 67,95 مليون دينار وقد انخفضت إلى 28,85 مليون دينار كما في 2020/12/31، حيث نجحت الشركة خلال الفترة الأخيرة في تسوية مبلغ 39,09 مليون دينار رغم جائحة كورونا (كوفيد-19) وما صاحبها من تداعيات وآثار سلبية.

وكشف انه لم يتبق سوى مديونية وحيدة لم يتم التوصل إلى تسوية أو جدولة بشأنها وهي تعود لأحد البنوك المحلية، مع ملاحظة أن أصل هذا القرض قيمته 20 مليون دينار وقد قامت الشركة بالسداد لهذا البنك ما يقارب من 22 مليون دينار حتى تاريخه وما يطالب به البنك في الوقت الراهن مبلغ يقارب 8 ملايين دينار وهو محل خلاف بين الطرفين.

وأشار إلى أن هذا القرض قائم في تاريخ سابق على الأزمة المالية عام 2008 وهذا بحد ذاته يعد إنجاز للشركة كما للبنك المحلي، لأن المديونيات العائدة لفترة قبل الأزمة المالية عام 2008 في القطاع الاستثماري في الكويت لم تبلغ نسبة سداد تلك القروض نصف النسبة المسددة من قبل الشركة.

وأكد السلمي أن الشركة قد حققت ربحا من وراء التسويات التي نجحت في التوصل لها خلال 2020 بلغت 30,26 مليون دينار، معربا عن تطلعه في التوصل لتفاهم مع هذا البنك المحلي لتسوية المديونية المتبقية من خلال تسوية مرضية تحافظ على حقوق الطرفين وتراعي الأوضاع العامة والخاصة.

140,3 مليار دولار قيمة الإصدارات الخليجية

«كامكو إنفست»: 4,4 مليارات دولار سندات وصكوك كويتية في 2020.. بنمو 69,2٪

كشف تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست ان الكويت أصدرت سندات وصكوكا بقيمة اجمالية 4,4 مليارات دولار خلال 2020، مقابل اصدارات بلغت 2,6 مليارات دولار في 2019، وذلك بنمو سنوي بلغ 69,2٪.

وبلغت قيمة إصدارات السندات في الكويت 2,9 مليار دولار في 2020 مقابل 1,8 مليار دولار في 2019، في حين بلغت قيمة إصدارات الصكوك 1,5 مليار دولار خلال 2020 مقابل 800 مليون دولار خلال العام الذي سبقه.

وقال التقرير ان إصدارات الدخل الثابت في دول مجلس التعاون الخليجي شهدت نموا للعام الثاني على التوالي ووصلت إلى مستوى قياسي جديد خلال 2020، إلا أن معدل النمو السنوي كان هامشيا مقارنة بالعام الماضي. وكان مستوى النمو في المنطقة أقل من المتوقع بعد أن شهد ديسمبر 2020 مستويات إصدار هامشية، إذ لم تشهد الأسواق إصدار أي سندات أو صكوك، كما لم تصدر الشركات أي صكوك جديدة. وبلغ إجمالي قيمة الإصدارات 140,3 مليار دولار خلال العام مقابل 139,1 مليار دولار أميركي في 2019 على خلفية تزايد معدلات اصدار السندات، في حين ظلت إصدارات الصكوك ثابتة مقارنة بمستويات العام السابق. وبلغت قيمة إصدارات السندات 95,3 مليار دولار في 2020 في المنطقة مقابل 94,1 مليار دولار في العام 2019، مسجلة نموا سنويا بنسبة 1,2٪، في حين بلغت قيمة إصدارات الصكوك 45 مليار دولار.

وأضاف التقرير ان إصدارات الدخل الثابت لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شهدت نموا للعام الثاني على التوالي وارتفعت قيمتها الإجمالية بنسبة 15,8٪ لتصل إلى 211,7 مليار دولار في 2020 مقابل 182,9 مليار دولار في العام السابق. وتعزى تلك الزيادة التي شهدها العام 2020 على أساس سنوي حصريا إلى تزايد إصدارات السندات في المنطقة، في حين استقرت إصدارات الصكوك ولم تشهد تغيرا يذكر واقتصر مصدرها فقط على منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك نظرا لمواصلة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الخمس (مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس) تجنب سوق الصكوك، في أداء مماثل للنهج الذي اتبعته خلال 2019.

أما من حيث عملة الإصدار، تصدرت السندات المقومة بالدولار الأميركي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ بلغت 96,4 مليار دولار في 2020 مقابل 84,2 مليار دولار في 2019. وجاء الجنيه المصري والدرهم المغربي في المرتبة التالية بإصدارات بلغت قيمتها 36,4 مليار دولار و8,7 مليارات دولار، على التوالي. أما بالنسبة للصكوك، احتل الدولار الأميركي مرة أخرى مركز الصدارة بإصدارات بلغت قيمتها الإجمالية 21,8 مليار دولار، تبعه الريال سعودي ثم الريال العماني بإصدارات 21,1 مليار دولار أميركي و1,1 مليار دولار، على التوالي. كما سيطر الدولار الأميركي أيضا على الإصدارات العالمية من الصكوك والتي بلغت 30,1 مليار دولار، منتزعا مركز الصدارة من الرينجت الماليزي الذي بلغت قيمة الإصدارات المقومة به 23,6 مليار دولار.

التقرير كاملاً على موقع «الأنباء» www.alanba.com.kw

«الوطني»: التعافي الاقتصادي والتحفيز المالي يدعمان الأسواق العالمية لتنهي 2020 بأداء قوي

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إنه على الرغم من تزايد حالة عدم اليقين والتقلبات الشديدة التي شهدناها خلال عام 2020 على خلفية تفشي الجائحة، إلا أن أداء أسواق الأسهم العالمية كان جيدا بعد أن نجحت في تعويض الخسائر الفادحة التي سجلتها خلال شهري مارس وأبريل، كما أنها تمكنت في العديد من الحالات من تحقيق مكاسب سنوية جيدة.

ووصلت المؤشرات الأميركية الرئيسية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق في الربع الرابع بفضل المكاسب القوية التي حققتها الأسهم والتي ترجع إلى الأخبار الإيجابية على صعيد اللقاحات والتفاؤل لناحية برامج التحفيز المالي الإضافية في الولايات المتحدة وانخفاض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها التاريخية.

إلا أن هذا الأداء الجيد شابه بعض التقلبات الشديدة فيما يعزى بصفة رئيسية إلى ارتفاع حالات الإصابة بڤيروس كورونا وتجدد عمليات الإغلاق في العديد من الدول. وفي الوقت نفسه، كان أداء أسواق الأسهم الإقليمية أضعف من مثيلاتها العالمية في الربع الرابع من العام، إلا أنها تمكنت من تحقيق مكاسب جيدة بدعم من ارتفاع أسعار النفط وتحسن المشهد الجيوسياسي.

مستقبلياً، يتوقف استمرار ارتفاع الأسهم على توقعات الانتعاش الاقتصادي، والتي تعتمد بدورها إلى حد كبير على إقرار المزيد من تدابير التحفيز ومواصلة البنوك المركزية اتباع سياسات تيسيرية واحتواء الجائحة بنجاح، خاصة في ظل طرح العديد من اللقاحات مؤخرا.

التفاؤل يدعم تعافي الأداء

وجاء الأداء الإيجابي بالربع الرابع من عام 2020 على الرغم من إعادة فرض تدابير الإغلاق في أوروبا والمملكة المتحدة وبعض الولايات الأميركية الكبرى، إلا أن معنويات المستثمرين ظلت قوية بدعم من التعافي الاقتصادي وآمال إقرار حزم التحفيز المالي، هذا إلى جانب بوادر التحسن التي طرأت على بيانات الاقتصاد الكلي.

وقد سجل مؤشر مورغان ستانلي العالمي ارتفاعا قويا بنسبة 12٪ مقارنة بالربع السابق بدعم من الأداء القوي للأسواق الناشئة (مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة: +15,7٪) والذي ربما يرجع إلى ضعف الدولار الأميركي والذي تزامن مع تحسن آفاق نمو الاقتصاد العالمي. حيث أدى ذلك التحسن إلى الحد من جاذبية الدولار الأميركي كملاذ آمن وزاد من جاذبية محافظ الأسواق الناشئة بسبب إمكانية ارتفاع عملات تلك الأسواق مقابل الدولار.

الأسواق الإقليمية

تباطأت وتيرة نمو أسواق الأسهم الإقليمية مقارنة بنظيراتها العالمية، إلا أنها نجحت في تحقيق مكاسب جيدة في الربع الرابع من عام 2020. وتلقت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي دعما جيدا بفضل ارتفاع أسعار النفط ما أدى إلى تحسن التوقعات الاقتصادية والمالية.

وعلى صعيد التطورات الجيوسياسية، شهدنا في ديسمبر مؤشرات مبكرة لإنهاء الخلاف مع قطر، وهو الأمر الذي تم بالفعل في أوائل يناير خلال قمة دول مجلس التعاون الخليجي التي تم عقدها في السعودية. وارتفع مؤشر مورغان ستانلي الخليجي في الربع الأخير من العام 5,6٪ على أساس ربع سنوي ما ساهم في تقليل خسائره منذ بداية العام إلى -3,6٪.

بورصة الكويت

وفي المقابل، كان أداء مؤشر السوق العام لبورصة الكويت ضعيفا نسبيا، إذ تأثر بعوامل من بينها ارتفاع معدلات تقييم الأسهم مقارنة بمؤشرات البورصات الخليجية الأخرى، هذا إلى جانب تباطؤ وتيرة الإصلاحات، وربما الأهم من ذلك، اكتمال سلسلة ترقيات تصنيف السوق، والتي كانت بمنزلة دفعة قوية وراء الأداء الاستثنائي الذي شهدته بورصة الكويت على مدار عامين متتاليين (2018-2019) (+30٪) ما دفع المستثمرين للبحث عن محفزات جديدة.

أما بالنسبة للأداء المستقبلي، فمن المرجح أن تواصل أسواق الأسهم الخليجية التأثر بنظرائها العالمية والعوامل الجيوسياسية واستقرار أوضاع سوق النفط وتطبيق الإصلاحات الهيكلية، وأخيرا، وتيرة التعافي الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

مواصلة تحسن أسواق الأسهم في 2021.. ممكنة!

قال تقرير «الوطني» إن طرح اللقاحات مؤخرا يعد علامة فارقة لعام سادت خلاله حالة من عدم اليقين وكان محفوفا بالمخاطر بالنسبة للأسهم ما يهيئ الأجواء لتحسن آفاق النمو في عام 2021. حيث تسهم تلك التطورات في تقليل مخاطر تجديد فرض القيود وعمليات الإغلاق (والتي كانت من أبرز التحديات في العام 2020) ما يزيد من إمكانية تحقيق الانتعاش الاقتصادي المستدام.

وقد يسهم الانخفاض القياسي لأسعار الفائدة ومواصلة البنوك المركزية تبني سياسات تيسيرية، فضلا عن توقعات برامج التحفيز المالي الإضافية في الولايات المتحدة، في مواصلة تعزيز أداء الأسواق خلال عام 2021. وينعكس هذا الاتجاه الإيجابي على الأسهم العالمية التي وصلت إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق في ديسمبر بالتزامن مع ضعف الطلب على أصول الملاذ الآمن مثل الذهب والدولار، ما يشير إلى تزايد إقبال المستثمرين على المخاطر. كما أن إبرام صفقة تجارية لمرحلة ما بعد انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي ونهاية الشق الذي دام 3 سنوات مع قطر سيكون أيضا من العوامل الإيجابية الداعمة للأسواق.

«S&P»: 155 مليار دولار إصدارات الصكوك العالمية المتوقعة في 2021

توقعت وكالة «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية» ارتفاع حجم الإصدارات العالمية للصكوك إلى ما بين 140 و155 مليار دولار خلال عام 2021، وذلك بفضل عودة الإصدارات في كل من ماليزيا وإندونيسيا ودول الخليج، مقارنة مع انخفاض الإصدارات إلى 139,8 مليار دولار في 2020، وذلك من مستوى 167,3 مليار دولار في 2019. وقالت الوكالة في تقرير حديث لها، إنها توقع تعافي نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأساسية للتمويل الإسلامي، وهي دول الخليج وماليزيا وإندونيسيا وتركيا، من الركود الحاد الذي شهده في 2020، ونتوقع أيضا استقرار سعر برميل النفط عند 50 دولارا في 2021، وهذه العوامل مجتمعة تدعم أداء أقوى لسوق الصكوك العالمي في 2021 مقارنة بعام 2020.

ومع ذلك، تبقى مخاطر التراجع في الدول الأساسية للتمويل الإسلامي كبيرة، ويتمثل الخطر الرئيسي بما إذا كان سيتم احتواء جائحة كوفيد-19، حتى في حال توافر اللقاحات على نطاق واسع بحلول منتصف هذا العام، وهو ما نرجحه بحسب السيناريو الأساسي لدينا.

وحتى ذلك الحين، يتمثل الخطر الرئيسي باحتمال أن تؤدي موجات جديدة من العدوى وتدابير احتوائها إلى إلحاق الضرر بالتعافي الاقتصادي الهش للدول. هذا قد يؤثر على الدول بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال انخفاض أسعار السلع وتراجع الصادرات وتدفقات رأس المال.

من المرجح ارتفاع حالات التعثر أو عمليات إعادة الهيكلة بين مصدري الصكوك ذوي الجودة الائتمانية المنخفضة في العام 2021 مع رفع التسهيلات الاستثنائية التي وفرتها الجهات التنظيمية. هذا سيختبر قوة الوثائق القانونية التي استخدمت في إصدار الصكوك. ولكن في حال تشكل لدى المستثمرين تصور واضح بشأن آليات الاستفادة من حق الرجوع المالي بسبب هذه الأحداث، فإن هذا على الأرجح سيغطي على التأثير السلبي على معنويات المشاركين في السوق.

قد نشهد خلال الأشهر 12-18 المقبلة أيضا تقدما ملحوظا في الجهود الرامية لوضع إطار قانوني وتنظيمي عالمي موحد للتمويل الإسلامي، والذي يسعى مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي وشركاؤه لتطويره. نعتقد أن مثل هذا الإطار يمكن أن يساعد في حل مسألة غياب توحيد المواصفات والتنسيق التي تواجهها صناعة التمويل الإسلامي منذ عقود.